

لقد لعبت هذه السياسة دورا رئيسيا في المحافظة على المستوى الأدنى من الوحدة الوطنية في وضع كان يهدد ، وما يزال ، بالتدهور الى مستوى الانقسام والافتتال الداخلي . وفي المقابل ساهمت المنظمات الاخرى ايضا وعلى درجات متفاوتة ، في ابقاء التحالف العام . وقد ساعد على ذلك :

١ - الخلافات فيما بين هذه المنظمات نفسها والتي كانت لا تقل ، عموما ، عن خلافات كل واحدة منها مع حركة فتح ، وهذا كان يجعل من الصعب ان تذهب منظمة بمفردها الى حد الانشقاق .

٢ - الميل لبقاء شعرة معاوية فيما يتعلق بالمحافظة على الوحدة الوطنية .

لقد انتقدت فتح بأنها كانت تأخذ احيانا ، موافق واجراءات دون الرجوع الى قيادة اللجنة التنفيذية والحصول على موافقتها . ولكن ذلك لم يكن من السهل ايجاد صيغة حقيقية له في اللجنة التنفيذية وذلك بسبب تكوين مجمل الوضع في منظمة التحرير . ان التقيد بمستوى عال من المركزية الديمقراطية في اللجنة التنفيذية لم يكن مقبولا من مجموعة المنظمات . لان كل منظمة ابقته لنفسها الحق في عدم التقيد بقرار الاغلبية ، وابتحت لنفسها التصرف على اساس قناعاتها بما في ذلك النزول الى الشارع ، والتخريف باتجاه سياساتها ، واجراء الاتصالات المنفردة لحسابها على كل المستويات سواء بالنسبة للعلاقات مع القوى والحزاب العربية او الانظمة العربية ، او العلاقات الدولية . ولهذا اذا اريد لهذا النقد ان يطرح بقصد الوصول الى صيغة اكثر ايجابية بين المنظمات فهذا غير ممكن ما لم يتفق الجميع على تبني رأي الاغلبية وتطبيقه .

وكان يؤخذ على فتح انها لا تحسم ، وكثيرا ما تعرضت لضغوطات لكي تقوم بعملية فرز لهذه الضغوط في داخل الساحة الفلسطينية . ولكنها رفضت الخضوع فقد كانت تجنح الى التحلي بالنفس الطويل وسعة الصدر . واذا حدث عكس ذلك في بعض الحالات في الماضي فقد كانت حالات جزئية واستثنائية . ولو انها رضخت لمثل تلك الضغوط لكانت خريطة الساحة الفلسطينية مختلفة ، وربما كان وضع الثورة الفلسطينية مختلفا . ولكن ليس الى الافضل او الى امام قطعا . لان استرجاع الحالات التي اصطلحت فيها فتح مع هذه المنظمة او تلك ، في هذه الفترة او تلك ، تكاد تشمل الجميع . فماذا كان سيحدث لو راحت فتح تحسم وتصفي ، او تنتقل الى المواقف العدائية كلما تعرضت الى صراع داخلي ؟ ليس من الصعب الاجابة بان النتيجة هي التمزق وربما ضياع الثورة .

ان الوضع الفلسطيني قابل لكل اشكال المحاور والانقسامات والافتتال الداخلي ، وهو أشبه بالفتيلة الموقوتة من هذه الناحية . لهذا فان مجرد لجم هذه القابلية يعتبر انجازا ضخما . وذلك كخطوة اولى على طريق المضي قدما من أجل الوصول الى وحدة وطنية على مستوى عال . ولكن طوال فترة ، لن تكون قصيرة ، ستظل الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية تراوح بين السمات التي حكمت الوضع ، في منظمة التحرير ، منذ انضمام منظمات المقاومة لها . وان تغيير هذا الوضع يتطلب حدوث تغييرات اساسية في مجمل الوضع الفلسطيني والعربي وفي اساس تركيب المنظمات القائمة .

المعالجة الاولى للوحدة الوطنية في الظرف الراهن

ان معالجة القوانين التي حكمت الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية حتى الان ، بكل ما فيها من ايجابيات وسلبيات ، ترفض النظر اليها كمجرد اشكال اعتباطية ، او عرضية ، او تفسيرها تفسيرات ذاتية محضة ، وانما تجنح لرؤيتها كنتاج لوضع